المستخلص

أزداد الإهتمام في الآونة الأخير بظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تُعد من أهم المخاطر غير المنظورة التي تهدد إستقرار النظام الإقتصادي والأمني والسياسي العالمي، إذ واكب ظهور أنماط الإجرام الدولي المنظم إهتمام الجماعات الإجرامية لإبتكار الوسائل المحققة لإضفاء الشرعية الظاهرية على مصدر أموالهم غير المشروعة المتحصلة من جراء جرائمهم وذلك عن طريق إخفاء أو تمويه مصدرها الحقيقي غير المشروع، وغالباً ما تتمثل هذه الوسائل من خلال المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية المتمثلة في عمليات الإيداع والسحب والتحويل للأموال فيما بين الحسابات المصرفية المختلفة في الداخل أو عبر الحدود الوطنية أو دمج تلك الأموال في أصول ثابتة أو منقولة سواء بالبيع أو بالشراء أو بالدخول بها في مجالات الإستثمار المختلفة، وإستطاعت هذه الجماعات النفاذ إلى ميادين مختلفة تم إستغلالها لتحقيق مآربها أبرزها المؤسسات المالية .

تعد المؤسسات المالية الملاذ الآمن والمنفذ الرئيس لغاسلوا الأموال لإيداع تلك الأموال غير المشروعة المتحصلة من جرائم أصلية وتتم بثلاثة مراحل المتمثلة بمرحلة الأيداع ومن ثم التمويه أو التعتيم وأخيراً مرحلة الدمج، لتبدوا كأنها أموال مشروعة، لذلك تنبه المجتمع الدولي ومؤسساته المالية والنقدية لهذا الخطر المحدق بالإقتصاد العالمي، فوضعت توصيات وإجراءات التي يجب على المؤسسات المالية الإلتزام بها، وحثت التشريعات الوطنية إلى تجريم الأفعال التي ترتكبها المؤسسات المالية المخالفة لتلك التوصيات والإجراءات والمبادئ، المتمثلة بعدم مسك السجلات والمستندات لقيد ما تجريه من عمليات مالية و فتح حسابات أو قبول أموال أو ودائع وهمية أو مجهولة المصدر والإمتناع عن الإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة وأخيراً الإفصاح بمعلومات خاصة للعميل أو المستفيد أو لغير الجهات المختصة، كل هذا من شأنه يساهم ويساعد مهمة غاسلوا الأموال لتحقيق هدفهم المنشود.

لذلك جرمت الإتفاقيات والمعاهدات الدولية فضلاً عن القوانين الوطنية هذه الأفعال التي تقوم بها المؤسسات المالية، وفرضت عليها المسؤولية الجزائية وأوقعت العقوبات المناسبة لها، وشددت العقوبات على العاملين فيها، بغية الحد من جرائم غسل الأموال ومساعدة الجهات المختصة بالقبض على المجرمين.

وتعد المؤسسات المالية صمام الآمان لمكافحة جرائم غسل الأموال إذا إلتزمت بالتوصيات والإجراءات والتعليمات المفروضة عليها فضلاً عن إتباع الآليات والمؤشرات التي تدل على تورط العميل بعمليات غسل الأموال، وتدريب العاملين فيها بشكل دوري ومستمر على كشف تلك العمليات، لأن غاسلو الأموال يبذلون أموال طائلة في سبيل إبتكار أساليب جديدة لا تتمكن المؤسسات المالية والجهات المختصة من كشفها. وفي نفس الوقت تترتب عليها المسؤولية الجزائية إذا خالفت القوانين أو ساعدت في عمليات غسل الأموال.